

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة **٨٨٥٦**

الثلاثاء، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

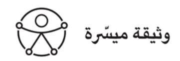
الرئيس	السيد غالاغر	(أيرلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إستونيا	السيد يورغنسن
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد داي بنغ
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	فييت نام	السيد فام
	كينيا	السيد ندونغو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميريس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أوغي
	الهند	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان




الرجاء إعادة التدوير


وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة يقدمها السفير سفين يورغنسن، الممثل الدائم لإستونيا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، بشأن السودان.

أعطي الكلمة الآن للسفير يورغنسن.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للفقرة ٣ (أ) ‹٤› من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، يشرفني أن أطلع مجلس الأمن على أعمال لجنة الجزاءات المفروضة على السودان، التي تغطي الفترة من ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٢١ إلى اليوم.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة التقرير المؤقت لفريق الخبراء المعني بالسودان. كما عقدت أول مشاورات غير رسمية بالحضور الشخصي منذ بداية جائحة مرض فيروس كورونا. وفي الاجتماع، أطلع الفريق اللجنة على تقريره المؤقت. وفي ١٩ آب/أغسطس، أصدرت اللجنة بيانا صحفيا (SC/14610) بشأن تلك المشاورات غير الرسمية. وأطلعنا الفريق على آخر المستجدات بشأن تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، والديناميات الإقليمية، ووضع الجماعات المسلحة في المنطقة، والعنف القبلي وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وأود أن ألفت انتباه المجلس إلى النقاط التالية من إحاطة الفريق.

أفاد الفريق بمواصلة الحركات الموقعة على اتفاق جوبا للسلام وحكومة السودان تعزيز السلام في السودان، بما في ذلك دارفور. غير أنه، باستثناء ترتيبات تقاسم السلطة، واجه تنفيذ اتفاق جوبا للسلام تأخيرات. وفيما يتعلق بالسياق الإقليمي، لاحظ الفريق أنه ظل مواتيا بصورة رئيسية لعملية السلام في دارفور.

وفيما يتعلق بالجماعات المسلحة في دارفور، أبلغ الفريق اللجنة بأن جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد ظل موجودا في جبل مرة. وفي الوقت نفسه، كان هناك بعض أعمال القتال المتقطعة في الجزء الشمالي من جبل مرة بين جيش تحرير السودان/قوات فصيل عبد الواحد والقوات الحكومية. وبفضل عائدات التعدين، عزز جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد قدرته من حيث التجنيد والتدريب والأسلحة. وأفاد الفريق بأن الحركات الموقعة على اتفاق جوبا للسلام قد عادت إلى دارفور – وبعضها يشارك في التجنيد، مع الاحتفاظ بعدد من القوات والأسلحة في ليبيا. وأضاف أن الحركات المسلحة غير الموقعة في ليبيا واصلت أيضا عمليات التجنيد والنمو، وإن كان العديد منها يعرب عن رغبته في الانضمام إلى عملية السلام والعودة إلى السودان.

ولاحظ الفريق أنه بسبب التأخيرات في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، ولا سيما الفصل الأمني، استمر انعدام الأمن في مناطق كثيرة من دارفور. ورغم التزام الحكومة بتحسين الأمن، أفاد الفريق بأنه تم تسجيل أعمال عنف بين القبائل، وهجمات شنها جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد ضد المدنيين، وانتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال عنف جنسي في النزاع. ولا يزال استخدام المزيد من التدابير لتعزيز حماية المدنيين للمجتمعات المحلية في دارفور ذا أهمية قصوى ويلزم التعجيل به. ووفقا لما ذكره الفريق، لا يزال يتعين بذل المزيد من الجهود لمعالجة الدوافع الكامنة وراء النزاع في دارفور، الذي تفاقم في بعض الحالات بسبب التنافس على الموارد المحلية الشحيحة.

وفيما يتعلق بتنفيذ حظر السفر وتجميد الأصول، أفاد الفريق بأن ذلك لا يزال يشكل تحدياً. وقد حدثت حالة جديدة لانتهاك حظر السفر مع سفر موسى هلال إلى تشاد في نيسان/أبريل.

وأخيراً، أود أن أؤكد مجدداً أن التدابير المحددة الهدف وحظر الأسلحة المفروض على دارفور يخدمان الغرض الوحيد المتمثل في

مساعدة السودان على تحقيق السلام. وتهدف هذه الجزاءات إلى إحباط أو منع الأعمال التي قد تعوق السلام. ويخدم حظر الأسلحة المفروض حالياً في دارفور الغاية من منع المزيد من انتشار الأسلحة في نهاية المطاف. وتؤيد اللجنة الاستعراض المقبل لتدابير الجزاءات بهدف دعم السودان في تحقيق السلام على أفضل وجه. وتكرر لجنة القرار ١٥٩١ التزامها الثابت بالعمل مع السودان وجميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تحقيق السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر السيد يورغنسن على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد الحسين (السودان)**:** في البداية، أتقدّم لكم بالتهنئة، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر أيلول/سبتمبر الحالي، ونحن على ثقة بأنكم ستديرون أعمال المجلس بكل حنكة واقتدار. كما نعرب عن تقديرنا لسعادة المندوب الدائم للهند الصديقة على رئاسته الناجحة لأعمال المجلس في الشهر الماضي، ونشكر السيد رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان على الإحاطة التي تقدم بها حول التقرير ربع السنوي عن أعمال لجنة الجزاءات.

ظل السودان، وعلى مدار السنوات الماضية يؤكد، مرةً تلو أخرى، على موقف ثابت من التدابير العقابية المفروضة على البلاد عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٩١ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة، ويتمثّل هذا الموقف في أن هذه الجزاءات لم تعد تتماشى مع الواقع على الأرض في دارفور اليوم مقارنة بالعام ٢٠٠٥ عندما تم فرضها. وقد دأب السيد رئيس لجنة الجزاءات على تكرار عبارة مشجعة تقول بأن الغرض من هذه الجزاءات ليس معاقبة السودان بل لتشجيع السلام والاستقرار. وبما أن الأمن والسلام والاستقرار هي من أهم أولويات الحكومة الانتقالية في السودان، وبفضل الجهود التي تبذلها الحكومة في هذا الإطار وعودة الأوضاع إلى طبيعتها في دارفور، فإنه يتوجب على مجلس الأمن التعاطي الإيجابي مع التطورات الماثلة على أرض الواقع في دارفور، وأن يعيد النظر في هذه التدابير.

إننا نود التأكيد على أن الأوضاع الأمنية بدارفور تشهد تحسناً مطرداً يوماً بعد يوم، فهناك حالياً وقفٌ لإطلاق النار في كافة مناطق الإقليم لم يشهد خرقاً منذ أن تم إعلانه. فضلاً عن ذلك، فإنه يجري تطبيق اتفاقية جوبا للسلام، وتباشر الحكومة حالياً تنزيل بنودها لأرض الواقع بالتعاون مع شركاء السلام. وقد وصلت قوات تابعة لأطراف العملية السلمية إلى الخرطوم ودارفور لتنفيذ بنود الترتيبات الأمنية وتشكيل القوة المشتركة لحماية المدنيين، كما انعقدت في الأسبوع الماضي ورشة عمل مشتركة بين حكومة السودان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان في إطار تفعيل عمل لجنة وقف إطلاق النار الدائم وآلياتها الفرعية إنفاذاً لبنود الترتيبات الأمنية في اتفاقي جوبا.

أنتهز هذه السانحة لأعيد التأكيد على أن الحكومة السودانية عازمة على المواصلة في تحسين الأوضاع الأمنية في دارفور عبر تطبيق اتفاقية جوبا للسلام، وجمع السلاح غير المرخص به، وتحقيق العدالة والمحاسبة، ومخاطبة قضايا النازحين واللاجئين، وتنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين، وإلحاق حركة عبد الواحد بالعملية السلمية، واتخاذ التدابير التي تمنع نشوب الاقتتال القبلي.

نود الإشارة أيضاً إلى أن السلطات في السودان، وفي إطار قيام الحكومة بمسؤولياتها في حماية المدنيين بدارفور، تعمل بشكل حثيث على حماية وتعزيز حقوق الطفل بصورة عامة وتوفيق أوضاع الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة بصورة خاصة باعتبارهم من أضعف الفئات الموجودة في مناطق النزاع المسلح. فمنذ آذار/مارس من العام ٢٠١٦ تم التوقيع على خطة عمل خاصة بحماية الأطفال من الانتهاكات في مناطق النزاعات المسلحة، وتبِع ذلك التوقيع في آب/ أغسطس ٢٠١٨ على خارطة الطريق المبسطة لحماية الأطفال من الانتهاكات في مناطق النزاعات المسلحة. وقد تم إنشاء وحدات لحماية النساء والأطفال ضمن هياكل القوات النظامية السودانية، وتعمل هذه الوحدات جميعها على الرصد الفوري لأية حالات انتهاك موجهة ضد المرأة والطفل ومعالجتها.

إن إنهاء التدابير المفروضة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) والقرارات ذات الصلة سيمكّن الحكومة السودانية من إعادة بناء قدرات قوات الأمن ووكالات إنفاذ القانون للحفاظ على السلام وتعزيزه ليس في دارفور فحسب، بل وفي مجمل المنطقة التي تشهد حدوداً مترامية تنشط فيها أحياناً جماعات الجريمة المنظمة التي تعمل على تهريب البشر والسلاح وغيرها من الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية. وسيجعل رفع هذه التدابير السودان أكثر قدرة على أن يصبح دولة تعيش بسلام مع نفسها ومع محيطها الإقليمي.

في الختام، نؤكد على استعدادنا للتعاطي البنّاء مع أعضاء مجلس الأمن من أجل التوافق على المعايير المرجعية التي سيتمكن مجلس الأمن على ضوئها من مراجعة هذه التدابير العقابية بشرط أن تكون هذه المعايير والمؤشرات المرجعية موضوعية وقابلة للقياس والتطبيق. ونشير إلى أننا نتابع بقلق شديد المفاوضات الحالية للمجلس حول مسودة البيان الرئاسي بشأن تلك المعايير وسعي بعض الدول من أعضاء مجلس الأمن إلى فرض معايير غير معقولة ولا يمكن تطبيقها، وبعضها يهدف بشكل واضح إلى توسيع نطاق التدابير المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٩١ (٢٠٠٥) لتشمل كافة أنحاء السودان بدلاً عن دارفور.

نرجو أن نؤكد بشكل واضح لا لبس فيه أن السودان لن يكون بوسعه التعامل مع أية معايير غير متوافق عليها. لقد سبق أن أكدنا مراراً استعدادنا للتشاور مع الأمانة العامة ومع أعضاء مجلس الأمن من أجل الوصول لمعايير مرجعية قابلة للتطبيق والقياس، وسهّلنا زيارة فريق من الأمانة العامة إلى السودان، حيث التقى الفريق بالمسؤولين المعنيين في الدولة. كل ذلك من منطلق الانخراط الإيجابي وحُسن النية،

رغم أننا نعلم أن مجلس الأمن قد رفع سابقاً عقوباته عن بعض الدول دون مؤشرات أو معايير مرجعية أو أية شروط مسبقة. إن السودان، وهو يمضي في إحداث التغيير الشامل ليس في دارفور وحسب بل في كل أنحاء البلاد ويعمل من أجل تحقيق شعارات ثورته المجيدة ''حرية، سلام وعدالة''، يتوقع أن يُعامل بإنصاف وموضوعية من قِبل بعض الدول أعضاء مجلس الأمن، فدارفور التي تشهد انتقالاً مفصلياً من حفظ السلام إلى بناء السلام تتطلع إلى مراجعة وإنهاء هذه الجزاءات فوراً، وذلك انسجاماً مع واقع الحال والتطورات الإيجابية في المنطقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.